عرض كتاب

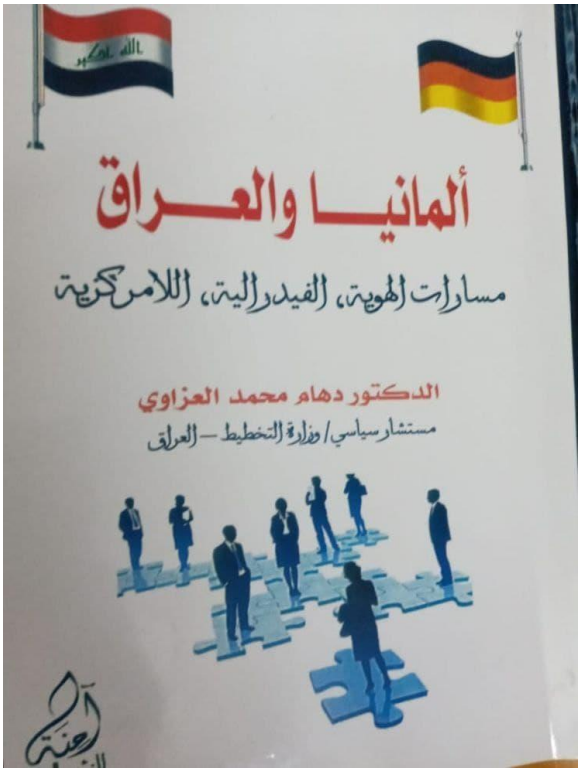

المانيا والعراق

مسارات الهوية واللامركزية والفيدرالية

الكاتب د. دهام محمد العزاوي ، دار امنة للتوزيع والنشر ، عمان 2021 .

عرض أ. د. عبد العظيم جبر حافظ*

(الفيدرالية موجودة في جينات الشعب الالماني ...) هكذا استهل د. ويرنريان werner jann)، قوله ابان محاضرته عن جذور الفيدرالية الالمانية ، هذ القول يثبته الزميل د. دهام محمد العزاوي ، في ثنايا كتابه القيم والجديد الذي صدر عن دار امنة للنشر والتوزيع في عان في عام 2021 ، والذي حمل عنوان : المانيا والعراق : مسارات الهوية ، الفيدرالية ، اللامركزية ، حيث سعى العزاوي الى اجراء مقارنة بين التجربة الألمانية في الفيدرالية واللامركزية والتنمية المحلية وبين التجربة العراقية في الفيدرالية واللامركزية والادارة المحلية والتي حددها الدستور العراقي في الباب الثاني ، والمواد (109 الى 125) ، حيث تم بيان وتحليل ابعاد الفيدرالية الالمانية وتطبيقاتها بين الولايات والبلديات الالمانية، عبر الزيارة الميدانية التي قام بها الكاتب بمعية الوفد العراقي من موظفي

* استاذ النظم السياسية والسياسات العامة ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

وزارة التخطيط وديوان الرقابة المالية والهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات للمشاركة في ورشة عمل اقامتها الوكالة الالمانية للتعاون (GIZ)، بعنوان (اللامركزية ودعم التنمية المحلية للفترة من (1-2019/11/10)، حيث هدفت الزيارة الاطلاع على التجربة الالمانية في توزيع الصلاحيات والسلطات بين المستوى المحلي والاتحادي ، اي بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والبلديات ، علما ان الوكالة الالمانية GIZ، تقوم بدعم وتطبيق برنامج دعم التنمية المحلية في المحافظات العراقية – عدا اقليم كردستان – ضمن اطار المنحة المالية المقدمة من الحكومة الالمانية ، وقد استغرقت المرحلة الاولى من المشروع ثلاث سنوات من 2017-2020، في حين لازالت المرحلة الثانية مستمرة ومفتوحة بتوجيه من الحكومة الالمانية وقد توسعت في ابعادها لتشمل مستويات اخرى من الحكم المحلي .

ان مبادرة الزميل د. دهام ، باستثمار زيارته ضمن الوفد لتسجيل الملاحظات وتوسيع الافكار ، وترجمتها الى كتاب او مؤلف ، يعد ثمرة اكاديمية ، تصب في خدمة طلاب وأساتذة العلوم السياسية بصورة عامة ، والنظم السياسية والسياسات العامة بشكل خاص. اذ تعد تجربة الفيدرالية الالمانية من اهم التجارب الفيدرالية في العالم، وحققت حالة من التقدم والاستقرار السياسي ، وهي نموذج يحتذى به على مستوى توزيع الصلاحيات وعلى مستوى الخصائص والصفات التي تتميز بها الفيدرالية ، وهي عرضة للتطوير المستمر من قبل المسؤولين الالمان ، وقد لمس الالمان اثارها الايجابية على واقعهم من حيث انها حققت استقرارا سياسيا واجتماعيا ودفعت الى تحقيق المانيا مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والاندماج الوطني ، فضلا عن كونها اداة من ادوات تطوير القدرات للمواطن الالماني والذي تفجرت طاقاته على المستوى العلمي والإبداعي والفكري ، وهذا ليس غريبا على الامة الألمانية التي انتجت الكثير من المفكرين والفلاسفة عبر تاريخا الحديث والمعاصر مثل (هيجل ، ماركس ، غوته ، هابرماس)، فضلا عن السياسيين العظماء مثل صانع الوحدة الالمانية بسمارك ، وادیناور وهيلموت كول وشرودر والمستشارة الحديدية انجيلا ميركل .

لقد احتوى الكتاب على مقدمة واربعة فصول مع خاتمة واستنتاجات وثلاثة ملاحق تضمنتها صفحاته ال (374) ، حيث تناول الفصل الاول اطارا نظريا لمفاهيم الفيدرالية واللامركزية والعلاقة بينهما ، وعلاقة الفيدرالية بالديمقراطية حيث ان الديمقراطية تعد شرطا لازما لتطبيق الفيدرالية واللامركزية والتي بدونها تتحول الديمقراطية الى اداة لتكريس الاستبداد المحلي في المحافظات

والاقاليم ، مع ما يترتب على ذلك من شيوع ثقافة الفساد ونهب المال العام والاستئثار بالسلطة واشاعة قيم المحسوبية والعلاقات القرابية . وتتبع الفصل الثاني ، مسارا تاريخيا كان من الضروري الالتفات الى كتابته لاجل تكوين صورة عن الجغرافيا والسياسة الالمانية وكيف نشأت المانيا من مجموعة من الولايات المتصارعة والمختلفة مذهبيا ، ولكنها اثرت في النهاية التلاقي على اساس المصالح المشتركة والهوية القومية التي تجمع كل الالمان . اما الفصل الثالث فكان جوهر الكتاب ، اذ ركز الباحث على بيان جذور الفيدرالية الألمانية وتطبيقاتها الادارية على مستوى الولايات ، ومبررات الاخذ بها ، عبر سياحة علمية وعملية ، قام بها المؤلف استمع خلالها لمحاضرات علمية لأساتذة ومختصين المان في جامعة براندنبيرغ وثق بعض تفاصيلها في الكتاب حول الاليات التي ينتهجها الالمان لتوزيع الصلاحيات بين المستوى الاتحادي ومستوى الولايات ومستوى الاقضية او الادارات المحلية ، فضلا عن الية اعداد الموازنات بأبعادها الثلاثة والية التفاوض بين المستويات الثلاثة لتقاسم الاموال والضرائب وتوزيع المشاريع الاستثمارية وفقا لخطط متفق عليها للتخطيط المكاني . واشتمل الفصل الاخير ، استعراضا للفيدرالية واللامركزية في العراق ، حيث بين الباحث ان ثقافة المجتمع العراقي هي في الاصل ثقافة مركزية وجذور الفيدرالية واللامركزية وتطبيقاتها غير عميقة في التجربة العراقية، ولايوجد في العراق اجماع شعبي او سياسي حولها ولم يعقد مؤتمر وطني حول تبنيها ، فالبعض من العراقيين سياسيا وفكريا مؤيد ومدافع عنها والبعض الاخر معارض لها ويعتبرها مدخلا لتفكيك هوية العراق وسيادته الوطنية كونها ستتيح لبعض الاقاليم والمحافظات فرصة للانفصال والاستقلال عن العراق . وهذا بلاشك نابع من تخبط النخبة السياسية التي حكمت العراق منذ 2003 ، وارتباك رؤيتها حول شكل وطبيعة الدولة العراقية ، وفيما اذا كانت دولة مدنية ديمقراطية تحقق المساواة والعدالة والحرية لجميع العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم الشخصية والجهوية ! . ام هي دولة طوائف ومكونات تقوم على المحاصصة وحقوق الهويات الفرعية التي يتكون منها العراق !، وعليه لايوجد اجماع سياسي وشعبي بين العراقيين حول الفيدرالية واللامركزية من حيث الاهداف والابعاد والصلاحيات والنتائج .وقد خلصت الدراسة الى مجموعة استنتاجات يمكن باختصار ايراد بعضها :

1- ان تطبيق اللامركزية في المحافظات العراقية العربية ، لم يدفع الى تطور مستوى الخدمات والقضاء على البطالة والفقر المنتشر في محافظات الجنوب والوسط، ولم يرفع من مستوى

الوعي الديمقراطي في المجتمعات المحلية ، بل بالعكس ادى الى انتشار الفساد والنزاعات العشائرية والمجتمعية ، وهذا ما يظهر الحاجة لمزيد من الوقت لترسيخ التجربة في الوعي الجمعي العراقي.

2- اظهرت الدراسة الحاجة لتطوير دور القطاع الخاص العراقي في التنمية وتذليل الصعوبات الادارية والامنية والقانونية التي تعرقل اقامة المشاريع الاستثمارية في المحافظات، وهذا الامر لاشك انه يترافق مع جهود حكومية لتثبيت الاستقرار السياسي والامني في العراق والقضاء على منظومة الفساد المالي والاداري والسلاح المنفلت، التي تعرقل اقامة المشاريع الخاصة ، حيث نتيجة لذلك يحجم الكثير من الرأسماليين على الاستثمار في العراق .

3- اظهر تطبيق الفيدرالية واللامركزية الحاجة الى تطوير البنية التحتية في المحافظات من ملاكات وظيفية ونظم الكترونية وقوانين وتشريعات تسهل تنفيذ اللامركزية والفيدرالية وتفض الاشتباك بين ما هو من اختصاص الحكومة المركزية وبين ما هو من صلاحيات المحافظات والحكومات المحلية فيها . كما ان تطوير مهارات ملاكات القطاع العام والقضاء على البيروقراطية ودعم الربط الشبكي بين المحافظات والعاصمة بغداد يعد من متطلبات تسهيل الانتقال نحو اللامركزية.

4- هناك حاجة الى تبني نظام ضرائب فعال في العراق وبشكل تدريجي مع تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في المحافظات وهذا يساعد مستقبلا في ابراز مفهوم المواطنة والشفافية والمسائلة ، ولاشك ان هذا المضوع لن يتحقق الا اذا تخلص العراق من الصفة الريعية التي رافقت الاقتصاد العراقي وتخلص من المواد الاحفورية (النفط والغاز) ، واللذان يخضعان لمخاطر كبيرة تتعلق بالأسواق العالمية وتقلباتها ، ومما يؤسف له ان العراق لازال امامه شوط طويل للاتفاق على نظام ضريبي موحد ومستقر وعادل ويخلق شعورا بالهوية والمواطنة والمسائلة. وهو ما يحتاج الى اطلاق حوار سياسي واجتماعي ومؤسساتي لأليات اقامة هذا النظام الضريبي الموحد .

5- هناك حاجة مستمرة لزيادة فرص الاحتكاك بالتجارب العالمية في اللامركزية والتقاط النقاط التي تتشابه مع الواقع العراقي، وبالشكل الذي يعين العراق على انتهاج نموذج خاص باللامركزية يتوافق مع ظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ان كتاب الزميل د. دهام هو محاولة مختلفة عن المحاولات التي اهتمت بموضوع الفيدرالية واللامركزية والتنمية المحلية ، كونه قد نهل معلوماته بشكل مباشر من مسامع الخبراء الاتحاديين الالمان واطلع عن كثب على تجربة الفيدرالية الالمانية وثمارها الايجابية على الشعب الالماني ، فهو كتاب انبثق من رحم التجربة وحري بالكتاب والباحثين والاساتذة والتدريسيين الالتفات الى قراءته .